



qatar

FINANCIAL CENTRE  
REGULATORY AUTHORITY

إنشاء بيئة قانونية وتنظيمية معاصرة لقطر  
مؤتمر المال والاستثمار في قطر – مارس 2007  
فيليب ثورب، رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي  
هيئة تنظيم مركز قطر للمال

## العناصر الرئيسية لبناء ثقة المستثمر

- يعتمد قطاع الخدمات المالية على الثقة بشكل أساسي. يمكن للاختصاصات الجديدة أن تعد دائماً بالكثير، إلا أن خلق الثقة يتطلب الوقت وسجل مراقبة جيد.
- يحمل الخليج، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، "موروثاً" مؤسفاً وأحياناً غير عادل. وغالباً ما تكون ممارسات الأعمال فيه مشتبهاً فيها، والحوكمة المؤسسية موضع شك، ودائماً ما ترتبط عمليات غسل الأموال وتمويل الارهاب بالمنطقة. يتطلب تغيير المفاهيم التفاني والطاقة.
- ينبغي أن يكون "عرض" المركز المالي واضحاً ومقنعاً. هل شرحه سهل؟ هل الترتيبات التأسيسية فيه شفافة؟ هل يمكن إنشاء الأعمال من دون صعوبة؟ يجب أن تولد الترتيبات القانونية والتنظيمية الثقة.
- ودعونا لا ننسى مقولة "إنه الاقتصاد، أيها الغبي". من الأهمية بمكان إيجاد بيئة قانونية وتنظيمية ممتازة، إلا أنه لا يمكن لذلك وحده أن يولد النجاح. فينبغي أن ترافقها حالة اقتصادية قوية ومستدامة تشجع الشركات المالية على الانتقال الى منطقة اختصاص جديدة.

# اقتراح مركز قطر للمال

- **الوضع السابق:** كانت شركات كبرى في وال ستريت ولندن تقدّم الخدمات المالية في قطر، ولكن من خلال كياسة الخطوط الجوية القطرية.
- **الصيغة التغييرية:** درست الحكومة كيفية استقطاب شركات الخدمات المالية العالمية للتأسيس في قطر، وأدركت أنها إذا رغبت في النجاح، عليها أن تقدم بشكل أساسي:
  - المعايير العالية
  - اللغة الانكليزية
  - القانون العام
  - بيئة منظمة جيداً
- **النتائج المتوقعة:** تمّ تصميم المركز بصورة تضمن إنشاء مثل هذه البيئة. ويؤمن مركز قطر للمال النفاذ السريع لقطر إلى الخدمات والمنتجات المالية الجديدة، كما يعمل كمحفّز على التغيير في قطر.

# مركز قطر للمال – القالب القانوني والتنظيمي

- ترتيبات تأسيسية واضحة: تأسس مركز قطر للمال والكيانات الرئيسة فيه بموجب قانون قطري. ويمنح مركز قطر للمال تخويلاً للكيانات بمزاولة أعمالها في دولة قطر مع الشركات والأفراد القطريين.
- قوانين حديثة: تم إرساء مجموعة كاملة من القوانين المدنية والتجارية استناداً إلى قوانين اختصاصات القانون العام الرائدة. ويجري العمل على المزيد من القوانين لتلبية حاجات الصناعة.
- محكمة تجارية ومدنية منفصلة و مستقلة تابعة لمركز قطر للمال: تأسست المحكمة للحكم بين الأطراف اعتماداً على القوانين الجديدة لمركز قطر للمال. ونحن نشجع على اعتماد الأشكال البديلة لفضّ النزاع.
- النفاذ الكامل إلى الأسواق: لا يفرض القانون الذي يؤسس مركز قطر للمال أي قيود على نوع أعمال الخدمات المالية التي يمكن للكيانات المخولة من قبل مركز قطر للمال أن تزاولها.

# مركز قطر للمال – القالب القانوني والتنظيمي

- **هيئة تنظيم متكاملة:** تأسست هيئة تنظيم مركز قطر للمال كهيئة تنظيم متكاملة تؤمن الإشراف بكل أشكاله على أنشطة الخدمات المالية. والجزء الأكبر من وظيفة هيئة التنظيم تعتمد على مقارنة هيئة الخدمات المالية في المملكة المتحدة.
- **الاستقلالية التنظيمية:** صُممت هيئة التنظيم لتكون مستقلة بشكل كامل، ولديها مجلس إدارة عالمي خاص بها تم انقضاء أعضائه من بين الأجهزة التنظيمية الرائدة، ومن شأنه أن يرفع التقارير مباشرة الى مجلس الوزراء.
- **التعاون الدولي:** منح القانون هيئة التنظيم سلطات تؤهلها التعاون بشكل كامل مع نظرائها الدوليين، والدخول في ترتيبات تشارك المعلومات لأغراض الإشراف والإنفاذ.
- **اعتماد المعايير الدولية:** بإمكان أي مؤسسة تظهر قدرتها على الالتزام بالمعايير الدولية والحفاظ على هذه المعايير، أن تدخل إلى نظام مركز قطر للمال.

# البيئة القانونية لمركز قطر للمال

القانون القطري  
التأسيسي

قانون مركز قطر للمال  
رقم 7 لعام 2005

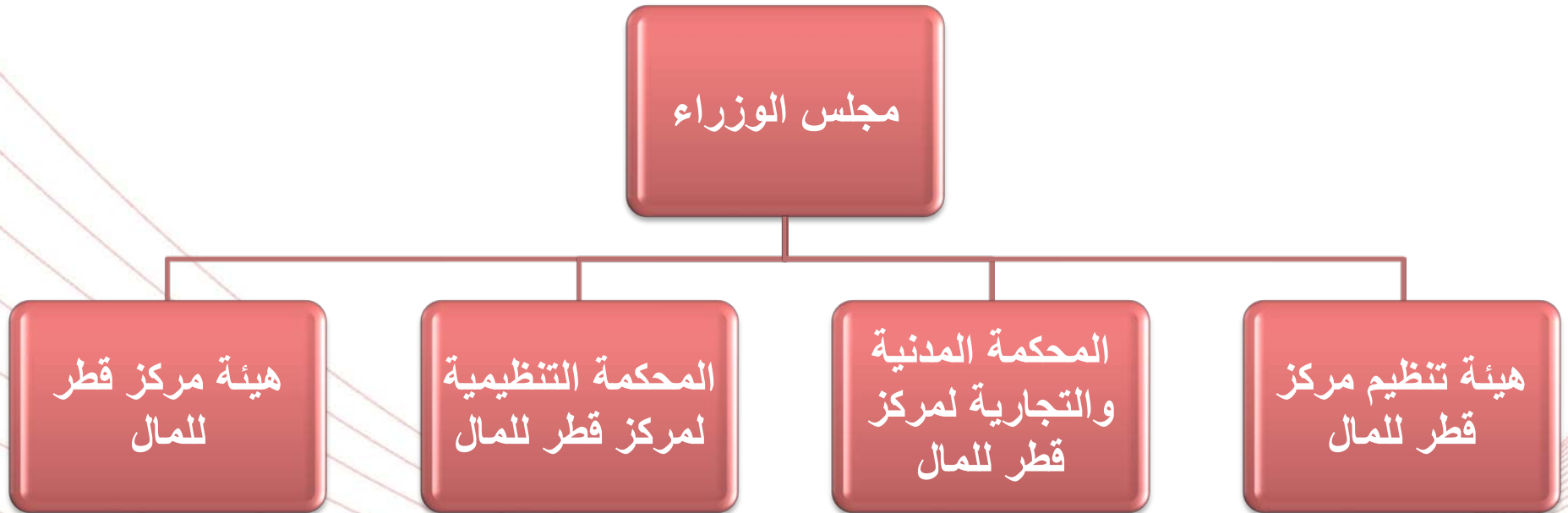
”قوانين“ مركز قطر للمال

لوائح  
مركز قطر للمال

دليل قواعد  
هيئة تنظيم مركز قطر للمال

القواعد  
و  
التوجيه

# كليات مركز قطر للمال



# المحكمة المدنية والتجارية لمركز قطر للمال

- اللورد وولف (رئيس المحكمة العليا سابقاً في إنجلترا وويلز)، تم تعيينه رئيساً للمحكمة المدنية والتجارية في مارس 2006 من قبل مجلس الوزراء.
- بالتالي، وافق المجلس على تعيين القضاة الإضافيين أدناه:
  - سير فيليب أوتون (قاضي محكمة الاستئناف سابقاً في المملكة المتحدة)
  - الأنسة باربارا دوهمان – مستشارة الملكة (محامية رائدة في المملكة المتحدة في مجال الأعمال المصرفية والمالية)
  - القاضي عزيز مشابر أحمددي (رئيس قضاة في الهند سابقاً)
  - القاضي رونالد ساكفيل (رئيس المؤتمر القضائي في أستراليا)
  - اللورد كولن (رئيس المحكمة العليا في اسكتلندا)
  - السير بيتر جيبسون (عضو في المجلس الخاص في المملكة المتحدة)

# المحكمة التنظيمية لمركز قطر للمال

- **ويليام بيلر – مستشار الملكة** (رئيس محكمة الأسواق والخدمات المالية في المملكة المتحدة بدوام جزئي)، تم تعيينه رئيساً للمحكمة التنظيمية لمركز قطر للمال في مارس 2006 من قبل مجلس الوزراء.
- **مايكل توماس – مستشار الملكة** (محام تجاري رائد ومدع عام سابق في هونغ كونغ)، تم تعيينه أيضاً عضواً في المحكمة التنظيمية.
- **فرانسوا دجيانفيتي** (مستشار عام سابق لصندوق النقد الدولي)، تم تعيينه عضواً ثالثاً في المحكمة التنظيمية في ديسمبر 2006.

# لوائح مركز قطر للمال

لوائح الشركات المحدودة المتحدة	لوائح الخدمات المالية
لوائح الإعسار	لوائح مكافحة غسل الاموال
لوائح الشركات	لوائح فضّ النزاعات
لوائح الأمانة	لوائح التحكيم
لوائح الشراكة	لوائح الحكم الأجنبي
... وغيرها من اللوائح اللاحقة	لوائح الضمان
	لوائح العقود

# الأنشطة المسموح بها في مركز قطر للمال

- **الأنشطة المنظمة:** تتضمن الأعمال المالية، والأعمال المصرفية، وأعمال التأمين وإعادة التأمين، وسوق النقد، وسوق الأوراق المالية والسلع الأساسية، وأعمال إدارة الأموال والأصول، والأعمال التمويلية والمصرفية الإسلامية، وإدارة الصناديق، والاستشارات، وأعمال الرواتب التقاعدية، وشركات الائتمان، والوساطة التأمينية، ووساطة الأسهم، وتمويل الشركات، والاستشارة المالية، وخدمات الأمانة.....

# الأنشطة المسموح بها في مركز قطر للمال

- الأنشطة غير المنظمة: تتضمن وساطة السفن وأعمال الوكالات، وتأمين خدمات التصنيف وتحديد الدرجات، وعمليات الخزانة ومقرات الشركة، وتأمين الخدمات المهنية مثل التدقيق، والمحاسبة، والخدمات القانونية وتقديم الاستشارة حول الضرائب، وتأسيس الشركة، وخدمات الإدارة.....

## الدروس – حتى الآن

- الالتزام بمعايير عالية هو عنصر أساسي للنجاح، ولكن من الواضح أنه يتم الحكم على قطر ككل في هذا الخصوص. فالالتزام الحكومية القطرية بالاصلاح، والشفافية، والحوكمة الصالحة يعمل كمساهم إيجابي كبير.
- إن الالتزام بسيادة القانون أمر بالغ الأهمية. فالمركز الذي يعمل في بيئة قانونية غير مساعدة لن يكسب ثقة المست خدم على المدى الطويل. كما أن تواجد قضاة رفيعي المستوى وملتزمين بتطوير البيئة القانونية الجديدة، يعود على المركز بفائدة كبيرة.
- أما النتيجة الفضلى فهي دخول مشاركين جدد عالي الجودة إلى مركز قطر للمال، حاملين معهم منتجات وخدمات جديدة الى السوق. ومن شأن ذلك ليس فقط التخفيف من نقاط التساؤل التنظيمية، وإنما تبرير الممارسة بأكملها!